



الفساد و (عدم) الأمن

لم يعد خطر الغزو الأجنبي هو الهم الوحيد الذي يطغى على الاهتمامات الأمنية للدول. تحتوي قائمة المخاطر بشكل أعم على المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية و التي قد تشكلها الأطراف الفاعلة الغير حكومية والجماعات الإرهابية. سواء كانت تلك الضغوط داخلية أو خارجية، فإنها تعمل على نشر العنف والفساد، وتقويض أمن الدولة وزعزعة استقرار النظام العالمي.

حتى تكون السياسات الأمنية فعالة يجب على الدول أن تترك أن الفساد يُشعل ويُضخم من هذه المخاطر ولا بد من التصدي له. يُسهّل الفساد في بعض الدول والمناطق من انعدام الأمن. قد يستخدم الأفراد المتعاملون في تجارة الأسلحة الأرباح الغير المشروعة في الرشوة لتسهيل تهريب الأسلحة عبر الحدود من أجل تنفيذ عمليات العنف. يكون الفساد في حالات أخرى هو سبب انهيار الأمن، وقد تصبح الحكومة مصدرا لانعدام الأمن عندما تعتمد على الفساد للبقاء في السلطة وتكون بمثابة عود الثقاب الذي يشعل الاضطرابات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويؤجج الصراع.

تحتاج كل من طرق مكافحة الفساد والسياسات الأمنية على حد سواء إلى مواجهة هذه العلاقات والنظر في السياق الأوسع الذي يسبب شبكة المخاطر الأمنية داخل وخارج الحدود الوطنية.

فهرس المحتويات

1. سياسات أمنية متزايدة
2. تفكيك شبكة مخاطر الفساد
3. فهم الفشل الأمني الناتج عن الفساد
4. التغلب على التحديات

إعادة تعريف الأمن في القرن الواحد والعشرين

يشير مصطلح 'الأمن' غالبا إلى حماية بلد أو مجموعة من البلدان -- شاملا المواطنين، والأراضي والممتلكات -- من التهديدات والمخاطر الخارجية سواء كانت عسكرية أو غير عسكرية في طبيعتها ويمكن أن تنشأ من جهات مختلفة وفي قطاعات مختلفة.³

وبناء على هذا المنظور المعدل، تنطوي الإستجابات الأمنية على إجراءات وسياسات وقائية وأيضا دفاعية عامة. تعتبر الشرطة، والسلطات العسكرية والمدنية حُماة هذا العمل.

قد تم تطوير مفهوم أوسع للأمن، ومع ذلك، فهو يظن في العديد من المتغيرات المتداخلة لتكيفية. ويعكس هذا التغيير التحول عن رؤية التسلح باعتباره فقط جوهر الحل أو المصدر لانعدام الأمن، والصراعات بين الدول وبعضها.

يُدرِك هذا المفهوم أن عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية وتكنولوجية وبيئية تخلق بشكل متساوي مخاطر أمنية شديدة على نطاق واسع وتتطلب وقاية وتخفيف آثارها ورود أفعالها من جانب الدول.⁴

وضع الناس في نموذج أمني

بدلا من النظر إلى كيفية دفاع الدول عن أنفسها ضد الهجمات الخارجية، فإن "الأمن البشري" قد ظهر كوجهة نظر بديلة. يركز هذا المفهوم على كيفية حماية الأفراد والمجتمعات المحلية من مجموعة أوسع من التهديدات التي تشكلها الحرب الأهلية، والإبادة الجماعية وتشريد السكان.

يتم توجيه الجهود إلى تحديد والرد على مصادر المشكلة التي تعرض حياة ومعيشة الأفراد والمجتمعات والدول للخطر.

تتضمن سياسة الحلول على التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة، وارساء الديمقراطية، والإصلاح القضائي، ونزع السلاح واحترام حقوق الإنسان.⁵

1. سياسات أمنية متزايدة

لم يعد أمن الدولة قاصرا على المفاهيم العسكرية التقليدية بل حل محلها مفهوم أوسع ليشمل مجموعة من المخاطر التي يتعرض لها المواطنون والمجتمعات (أنظر المربعات الجانبية). تشمل القائمة المتزايدة من الاهتمامات الأمنية على نتائج الفساد ومنها التهريب، والتدفقات العشوائية للهجرة واللاجئين، والعنف من جانب الحكومة، وتزوير الانتخابات، والأوبئة وتدهور البيئة.

عندما تجتمع المخاطر الأمنية مع الفساد، فيمكن لهذا الخليط تهديد أمن وسلامة الملايين لصالح عدد قليل من المنتفعين. يمكن لفعل فاسد واحد أن يفجر سلسلة من الأحداث التي تحطم الأمن وتقوض الاستقرار. يمكن أن تستخدم العمولات والرشوة لتسهيل تسلل الإرهابيين عبر الحدود والوصول إلى أهدافهم، كما تم توثيق ذلك بشكل جيد في دول مثل كينيا، وروسيا، والمغرب وتايلاند. يمكن أن تستخدم الشبكات الإجرامية أرباحها لإنتاج سلع للتهريب وتمويل أنشطة مناهضة للدولة، كما فعلت الجماعات المسلحة في أرمينيا وأذربيجان وجورجيا.¹ يمكن سرقة إيرادات الدولة من الموارد الطبيعية من قبل السياسيين وتوجيهها لتمويل التسلح للحفاظ على الوضع الراهن للحكومات، كما هو الحال في السودان وتشاد. كما توضح كل من هذه الحالات فإن الأنواع المختلفة من الفساد لها تأثيراتها المختلفة التي تقوم بعرقلة المفهوم الأوسع للحاجات الأمنية.

2. تفكيك شبكة مخاطر الفساد

يعمل الفساد ضمن هذا الإطار، على تسهيل المخاطر الأمنية والتسبب فيها عالميا ووطنيا وإقليميا. وتشير الدراسات إلى أنه ليس من قبيل الصدفة أن الانخفاض في المساءلة والشفافية، وازدياد الفساد وانعدام الأمن أمور تحدث معا في وقت واحد في كثير البلدان.² يحيك الفساد جهات فاعلة مختلفة على مستويات متعددة وهم يمثلوا الأعمدة -- السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية -- التي تحافظ على الأمن:

● **من الناحية السياسية:** 'شراء' المرشحين السياسيين، والسلطة القضائية وقوات الشرطة المحلية. هذه الأموال قد تأتي من تجار المخدرات، أو من رجال الأعمال أو النخب السياسية القوية وتستخدم في تشويه القرارات المتعلقة بالأمن.

● **من الناحية العسكرية:** عمليات الشراء المشكوك فيها والغير خاضعة للمساءلة عن طريق الوزارات أو المتعاقدين من القطاع الخاص.

● **من الناحية الاجتماعية:** استخدام الرشوة والسلطة من جانب عصابات الجريمة المنظمة لتسهيل الاتجار في البشر -على سبيل المثال-، والتجارة في الأسلحة الصغيرة (انظر المربع الجانبية في الصفحة 3)

● **من الناحية الاقتصادية:** سرقة الأموال العامة الناتجة عن الموارد الطبيعية لتمويل الجماعات المسلحة أو المتمردين.

● **من الناحية البيئية:** دفع الرشاوى من قبل الحكومات والشركات للتخلص من النفايات والمواد الخطرة داخل المجتمعات المهمشة.

عندما يتعلق الأمر بمعالجة حالات انعدام الأمن هذه فإن الحكومات تكون جزءا من المشكلة والحل على حد سواء. في حالات بلدان مثل الصين، وشيلي، وألمانيا، والأردن، فإن الجهود التي تقودها الحكومة لمكافحة الفساد استهدفت واحد أو أكثر من الأبعاد التي تؤثر على المخاطر التي تهدد أمن الدولة. وفي حالات أخرى، استخدمت الحكومات الفساد

بشكل منتظم كوقود للصراعات الوطنية والإقليمية والعالمية على حساب أمن مواطنيها. جاء ترتيب دول مثل تشاد (1,6)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (1,7)، وميانمار (1,3) والسودان (1,6) في أدنى خمس مراتب لمؤشر إدراك الفساد لعام 2008 (CPI) الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية. وتشتهر حكومات هذه الدول أيضا بأنها من أسوأ مرتكبي العنف ضد مواطنيها.

وفي نفس الوقت يمكن أن ينطلق الفساد، وانعدام الأمن من دول تتمتع بالاستقرار والحكم الجيد نسبيا عندما تكون هناك مخالفات في المساواة، والشفافية والنزاهة. وتظهر مدى وصول الفساد بشكل واضح مع الفضائح الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بشأن ممارسات في صناعة الأسلحة. وتخضع التعاملات الأمريكية في العراق على وجه الخصوص إلى رقابة مستمرة بعد اكتشاف سلسلة مشبوهة من العقود العسكرية والنفطية التي تجاهلت السياسات العامة للولايات المتحدة والحكومة العراقية.⁶

كشفت دراسة من قبل المفتش العام على إعادة إعمار العراق أن سلطة الائتلاف المؤقتة أساءت إدارة عقود بقيمة 88,1 مليون دولار أمريكي، تم دفعها دون استحقاق فيما لا يقل عن 11 مشروعا، ووجدت 36 مليون دولار تم صرفها على أسلحة غير موجودة. وكان المتورطون في هذا التجاوز بعض المسؤولين في القطاعين العام والخاص في كلا الجانبين. وفقا لمؤشر قياس الفساد العالمي لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2007، فإن مواطني الولايات المتحدة الأمريكية يسخرون من قدرة الحكومة على محاربة هذا الفساد وغيره من أنواع الفساد والتي بدورها وضعت الولايات المتحدة الأمريكية مع أسفل الدول - مع دول مثل الأرجنتين وألبانيا وروسيا - بخصوص مجهودات مكافحة تلك التجاوزات.⁷

3. فهم الفشل الأمني الناتج عن الفساد

من المدش انفصال السياسات الأمنية لبعض الدول عن موضوع مكافحة الفساد -- بما في ذلك المخاوف الأكثر تقليدية والمتعلقة بالحدود والدفاع -- ومع ذلك فإن السياسات الأمنية للدول يمكن أن تكون نتائجها مشوهة للغاية عندما يدخل الفساد في المعادلة.

من الممكن أن يسهل ويسبب الفساد زيادة المخاطر الأمنية للدولة والمواطنين، رابطا الاهتمامات السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وفي كلتا الحالتين، فإن زيادة انعدام الأمن يمكن أن تؤدي إلى زيادة الفساد، وخلق حلقة مفرغة. قد تستخدم الحكومات تزايد شعور المواطنين بانعدام الأمن (سواء كان حقيقي أو مصطنع) بالإضافة إلى رفع شعار الأمن القومي لإخفاء الانتهاكات وحجب المعلومات -- تلك الإجراءات التي بدورها يمكن أن تساهم في رفع مستوى التهديدات الأمنية، ويحدث مثل هذا التعطيم عند ارتفاع التمويل الأمني. ففز الإنفاق العسكري العالمي في آخر عشر سنوات بنسبة 37% وتنفق الولايات المتحدة أكثر من نصف مجموع الإنفاق العالمي الحالي.⁸

يمكن أن يسهل الفساد من انعدام الأمن من خلال قنوات وعناصر مختلفة. حيث يمكنه أن:

- يكون بمثابة شريك للعنف. وقد استخدمت الرشوة لتسهيل الحصول على الأسلحة النووية والتقليدية من دول (غالبا دول في مرحلة التحول أو دول هشة). تنصدر قمة القائمة المصدرة لهذه المواد الفتاكة مجموعة متنوعة من الجمهوريات السوفيتية السابقة (مثل بيلاروس وجورجيا وطاجيكستان) وغيرها من البلدان مثل باكستان.⁹ تم أيضا استخدام الرشوة عند نقاط التفتيش الأمنية لتوفير ممر آمن للارهابيين لعبور الحدود وتنفيذ الهجمات. على سبيل المثال، فإنه تبين للمحققين الروس عند تتبع هجوم على طائرة قام به بعض

الجريمة المنظمة: مخاطر عابرة للحدود

كشفت سلسلة من استطلاعات الرأي العام في الاتحاد الأوروبي حديثا على أن الجريمة المنظمة وعلاقتها بالفساد تشغل حيزا كبيرا من اهتمامات المواطن.

أظهر مسح قياسي اوروبي (عام 2007) للمواطنين أن الجريمة المنظمة والإرهاب يقعان في المرتبة العليا التي بحاجة للمعالجة مع الدول المجاورة (61 في المائة من المجيبين). واحتلت المركز الثالث في الأهمية للسياسية القومية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (23 في المائة)، بعد كل من تحقيق العدالة الاجتماعية (43 في المائة) والسلام والأمن (27 في المائة).

تتبع هذه النتائج المؤشرات السابقة (عام 2005) أن أكثر من نصف مواطني الاتحاد الأوروبي (54 في المائة) يعتقدوا أن الفساد هو القوة الدافعة وراء الجريمة المنظمة في بلادها.¹⁰

على سبيل المثال، فإنه قد تم ربط جماعات الجريمة المنظمة في دول الاتحاد الأوروبي -- وخاصة من ألبانيا ورومانيا وتركيا -- بعصابات تهريب البشر التي غالبا ما تقوم برشوة حرس الحدود واستخدام الشبكات الشخصية لنقل ضحاياهم عبر حدود الدول.

"في حالة فساد الجمارك والشرطة و متخصصي الأمن، فلا توجد أجهزة، مهما ارتفع ثمنها أو تقنياتها، تستطيع توفير الأمن الذي يستحقه مواطنينا. في حالة قيام الموظفين العموميين الفاسدين بتوفير وثائق هوية مزورة، سيتمكن الإرهابيين من التنقل بحرية في جميع أنحاء العالم، وستصبح جميع مجتمعاتنا مهددة." - رون نوبل، السكرتير العام للشرطة الدولية¹¹

المتبردين الشيشان عام 2004 أنهم تمكنوا من الصعود للطائرة دون هويات تحقيق شخصية صحيحة عن طريق تقديم رشوة تقل عن 180 دولار أمريكي.

يقلل من الموارد الحكومية في قطاعات رئيسية. عندما يلقي الفساد ظلاله على صنع القرار، تنخفض الموارد القليلة بالفعل والمخصصة للتصدي لنطاق أوسع من المخاطر الأمنية، ويتم انفاقها في غير موضعها، أو تحويلها للانتفاع الشخصي. أظهرت دراسات، على سبيل المثال، أن الفساد مرتبط بالإنحرافات في النفقات العامة التي تذهب إلى التسلح بدلا عن تمويل الخدمات الأساسية، والتي تظهر عن قياس حصة الدخل القومي المخصص لكل منهما.¹²

يعمل على انخفاض المساءلة الحكومية. يتجاوز نطاق الإمتيازات للسلطة التنفيذية والتشريعية عن الصلاحيات التي يولكلها المواطنون لهما، وتستخدم لعرقله مساءلة الحكومة عن قراراتها العسكرية أو إجراءاتها في مجالات أخرى. من خلال محدودية المساءلة يمكن أن تكون مبيعات الأسلحة والدعم العسكري الممنوح للدول على أساس معايير غير واضحة وقرارات مبهمة. قد تصبح شركات الأسلحة الخاصة والعمليات الأمنية الإقليمية دون رقابة أو ضمانات تؤمن أعمالهم.

يحد من الوصول إلى المعلومات. كلما زاد الإحساس بانعدام الأمن، قد يستخدم الأمن القومي كذريعة تطالب الحكومات من خلالها بعدم إلقاء الضوء على الأنشطة الفاسدة أو لقمع المعارضة. باستخدام 'الأمن' كغطاء، يمكن منع المعلومات حول مواضيع مثل عقود الأسلحة. حتى في أوقات السلام فإن أمور الدولة الأمنية تعتبر دائما خارج النطاق العام. على سبيل المثال، فإن كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي لا يطلبان من الدول أن تقدم تقريرا عن نفقاتها على الدفاع في اطار قواعد المالية العامة، على الرغم من توقع الشفافية في النفقات الحكومية على التعليم والصحة، والقضاء، ومجموعة من قطاعات أخرى.¹³

تشجيع ظاهرة الإفلات من العقاب. لا سيما في أوقات الحرب والصراع قد يتم انتهاك حقوق المواطنين وعدم مراعاة الأصول القانونية باسم منع الارهاب أو تحت ادعاء الامن القومي: قد لا يتشجع المواطنون للكشف عن قضايا الفساد عندما تكون سلامتهم الشخصية أصلا معرضة للخطر. تعتبر التشريعات المعتمدة في روسيا منذ عام 2006 أن التطرف يشمل على انتقاد المسؤولين العموميين. في بلدان مثل الصين، والأردن، ونيبال، والولايات المتحدة، فإن إجراءات مكافحة الارهاب قد أعادت تصنيف بعض أعمال المعارضة السياسية باعتبارها تندرج في نطاق قانون مكافحة الإرهاب. تعاني حرية التعبير أكثر ما يكون عندما تتآكل حمايتها. قد تضطر وسائل الإعلام إلى الكشف عن مصادرها أو عدم نشر بعض المواضيع. وذلك بالرغم من أن هناك 100 دولة لديها قوانين لحماية الصحفيين ومصادرهم لكن دول مثل والولايات المتحدة وكندا وهولندا وإيرلندا لا تشملهم هذه القائمة.

يمكن أن يكون الفساد أيضا السبب في انعدام الأمن، وبالأخص عندما تكون التجاوزات بشكل منهجي فتصبح الحكومات مصدر المشكلة. في مثل هذه الحالات يمكن للفساد أن:

يعمل على تفاقم التهديدات الأمنية. بالرغم من أن صادرات الأسلحة تمثل أقل من واحد في المائة من إجمالي التجارة الدولية، لكنها تمثل 50% من التعاملات الفاسدة على المستوى العالمي.¹⁴ يسمح الفساد بخرق إيصال الإمدادات لتذهب في غير مواضعها ويزدهر تهريب الأسلحة. وتشير التقديرات إلى ان حجم

"السرية هي شكل من أشكال الفساد، حتى عندما لا تستخدم لإخفاء الإثراء غير المشروع للناس في الحكومة... كيف يمكننا التأكد من أن الموارد المخصصة للتنمية في بلدان المنطقة، سوف تستخدم بأفضل طريقة ممكنة، إذا كانت الحكومات ترفض الكشف عن كيفية استخدام أجزاء كبيرة من ميزانياتها الوطنية؟"
- أوسكار أرياس سانشير، الحائز على جائزة نوبل للسلام ورئيس دولة كوستاريكا¹⁵

التجارة في الأسلحة الخفيفة وحدها بالسوق السوداء يزيد عن 10 مليار دولار أمريكي سنويا.¹⁶ قد يعني الاتجار غير المشروع وضعف الرقابة على الصادرات أن الدولة قد تجد الأسلحة التي أرسلتها بشكل قانوني لشركاء أو موردين في حوزة من يمثلون أكبر التهديدات الأمنية لها، كما حدث في كولومبيا وبنما والعراق والصومال وهايتي وأفغانستان. إن المطالبة بمعاهدة من الأمم المتحدة لمعالجة هذه الثغرات وغيرها من قضايا الحد من الأسلحة قوية ولكن العمل متوقف في الوقت الحالي بسبب المعارضة من جانب المصدرين الكبار مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

❶ **يشجع استمرار الصراعات.** تولد السرقة واختلاس أموال الدولة من قبل الحكومات الفاسدة بشكل منهجي الصراع والسخط بين المواطنين، كما كان واضحا من جانب الحركات الانفصالية في الدول الغنية بالموارد الطبيعية مثل اندونيسيا ونيجيريا. استخدمت هذه الأموال في الماضي لدعم المتمردين بشكل مباشر (أفغانستان والعراق)، أو الهجوم على المواطنين (السودان) أو تصدير الصراع (ليبيريا). تدخل أيضا الجهات الفاعلة غير الحكومية في هذه المعادلة، وذلك باستخدام الأرباح من المخدرات، والتهرب والاتجار بالبشر لتمويل أعمال العنف. على سبيل المثال، فإن فرع منظمة الشفافية الدولية في كولومبيا قام بتحليل العلاقات بين تجارة المخدرات والمتمردين المسلحين والسيطرة على الدولة.¹⁷

❷ **يشجع السيطرة على الحكومة والانحرافات.** عندما يملي الفساد قواعده فإن الزيادة في الإنفاق لا تعني بالضرورة زيادة فعالية السياسات الأمنية. حتى في سياق تزايد تدفق المعونات للتحالفات العسكرية، فإن فعالية واستدامة الإنفاق من المرجح أن تكون منقوصة عندما تكون الحكومة المستفيدة من المنح فاسدة. على سبيل المثال، زيادة في المساعدات العسكرية للدول الكليبتوقراطية (حكومات لصووية) لا يمكن إلا أن تؤدي إلى تشجيع حكومات غير مرغوبة وزيادة في انعدام الأمن.

❸ **يزعزع الاستقرار الإقليمي والنظام الدولي.** تشكل بلدان مختلفة مثل لبنان وباكستان والسودان والكونغو جزءا من شبكة دولة يقوض فيها الفساد الأمن العالمي ويهدد السلام الدولي هذا الماضي وتحديات المستقبل لمنع الصراعات وحلها في مواجهة بناء السلام وصنع السلام في الوقت الذي تغذي والاقتصادية والبيئية والاجتماعية وانعدام الأمن.¹⁸ تشكل هذه الدول تحديات ماضية ومستقبلية لمنع الصراعات وحلها وأيضا تجاه بناء وصنع السلام وفي نفس الوقت تزيد من إنعدام الأمن الاقتصادي والبيئي والاجتماعي.

❹ **يقوض عملية السلام.** في الحالات التي تخترق فيها مزاعم الفساد عمليات السلام، فإنها تزيد من عدم الاستقرار بدلا من زيادة الأمن، كما حدث في هايتي، وسري لانكا وتيمور الشرقية.¹⁹ أظهرت بحوث في منطقة جنوب القوقاز صعوبة إحراز السلام عندما ينظر أحد الطرفين للآخر على أنه فاسد.²⁰ يمكن للفساد أيضا أن يعقد من عمليات نزع السلاح والتسريح ومبادرات إعادة الإندماج. فقد يهرب أمراء الحرب السابقين مع بعض المقربين لهم والأموال، تاركين جنودهم مع الأسلحة دون أموال.

4. التغلب على التحديات

بالرغم أنه من الصعب تغيير المفاهيم والسلوكيات والقواعد، لكن هذه التحولات ضرورية للخروج من العلاقات التي تشكلت بين الفساد وانعدام الأمن. يتطلب إعادة التركيز على السياسات الأمنية عمل قاعدة عريضة من أصحاب المصلحة من مختلف أنحاء فروع الحكومة وقطاعات المجتمع. يجب في نفس الوقت الحد من مخاطر الفساد وانعدام الأمن -- وهي مهمة ليست سهلة نظرا لباثوراما المشاكل الناجمة عن هاتين المجموعتين من القضايا. متابعة هذا

وضع الأمن في سياق دوره في الفساد

سيكون العثور على نقاط الدخول لمواجهة المخاطر الأمنية الناجمة عن، والتي يسهلها، الفساد مشروطا بسياق الدولة والثقافة.

يتم النظر إلى الحكومات في العديد من الدول العربية، بأنها دول راعية المواطنين من حيث الوصول إلى المعلومات، والشفافية، والمساءلة عن أعمال الحكومة تفوق متطلباتهم. في المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى، على سبيل المثال، فإن عدم المساءلة خلق حقلًا خصبا لنمو الفساد داخل المؤسسات الأمنية لهذه الدول.

تكون الأمور الأمنية في دول أخرى هي مسألة الدفاع المقدسة والتي هي خارج نطاق القانون والمواطنين. فإن السودان وسوريا وليبيا من بين دول أخرى، معروفة بعدم الشفافية عندما يصل الأمر إلى إدارة الدولة والتعاملات المالية والتشغيلية المتعلقة بالأمن.

العمل، تحتاج الجهود إلى استهداف بناء الإرادة السياسية على الصعيدين القطري والإقليمي لضمان أن يكون هناك فهم مشترك لكيفية تخدم خطة متكاملة تحوي مختلف مبادرات القطاعات سياسات تعزيز الأمن والتصدي لمختلف المخاطر التي يخلقها الفساد. (أنظر الصندوق الجانبي) يمكن أن تشمل بعض وسائل تفعيل هذه التحولات على:

عسكريا:

- ④ العمل مع الجيش للتأكيد على كيف يمكن أن تصبح العمليات أكثر فعالية وكفاءة من خلال القضاء على الفساد، بما في ذلك الكشف عن المزيد من الشفافية للمشتريات، وتنفيذ موانئ الإنضباط (مكافحة الرشوة)، واتفاقيات النزاهة (بين الحكومات والموردين).
- ④ تنظيم حلقات العمل التدريبية للمسؤولين عن الأمن والمواطنين بشأن كيفية تعزيز مقاييس وقائية وتدابير مكافحة الفساد. برنامج لمنظمة الشفافية الدولية التي يقودها الفصل الوطنية في المملكة المتحدة (www.defenceagainstcorruption.org) وركزت على توسيع نطاق هذا على المستوى الإقليمي.

سياسيا :

- ④ الشراكة مع المجالس التشريعية في وضع استراتيجية أمنية تستطيع أن تعتم تدابير مكافحة الفساد وتراعي تكاملها مع السياسات في القطاعات المختلفة.
- ④ إقامة حوار مع المسؤولين بالوزارات حول القنوات التي يمكن من خلالها للفساد أن يتمكن إختراق الأمن من أبعاد مختلفة. تُظهر تجربة عمل منظمة الشفافية الدولية في بولندا أن مثل هذا الحوار يمكن أن يؤدي إلى تغيير مؤسسي -- في هذه الحالة وضع سياسة لمكافحة الفساد في وزارة الدفاع.
- ④ الإستعانة بالمراجع العالمية والإقليمية لمساعدة الحكومات على وضع سياسات أكثر فعالية والتي تصل إلى جذور المشكلة. وهذه تشمل مبادئ لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) بشأن المساعدة في منع الصراعات العنيفة، والتي تم إنتاجها من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- ④ العمل على إصلاح نظام القضاء والشرطة بشكل يستهدف الحد من فرص النخب السياسية والتجارية في السيطرة على عملية الإصلاح، وذلك بالإضافة إلى الجماعات المرتبطة بالتهريب والارهاب.

اجتماعيا :

- ④ رسم خرائط لكيف يتسبب الفساد في انعدام الأمن وتسهيله، بما فيها الجهات الفاعلة والنتائج ذات الصلة. يجب أن يشمل هذا التقييم أيضا النظر فيما يحدث عندما تكون جهود مكافحة الفساد فعالة، أو تأتي بنتائج عكسية. وقف تدفق الفساد في البلدان الخارجة من صراعات كجزء من جهود نزع السلاح قد يثير في الواقع مزيدا من العنف إذا لم تتواجد المزايا التعويضية والحوافز للمقاتلين العائدين إلى ديارهم. يمكن أن يؤدي فض الأسواق الغير مشروعة والتي يشجعها الفساد إلى مزيد من العنف وانعدام الأمن بمجرد التحول عن القواعد المتعارف عليها.

● القيام بأنشطة للتوعية والدعوة مع الناخبين لتوضيح كيف أن الرشاوى الصغيرة، وبيع السلع المهربة وشراء المنتجات المقلدة هي مصادر لضعف الأمن، وعلى نفس المنهج تكون العقود العسكرية المشكوك فيها و صادرات الأسلحة غير شفافة.

اقتصاديا :

● إنشاء واستخدام هيئة مستقلة لمكافحة الفساد يمكن أن يساعد على التقدم في هذا العمل و ذلك بالإستناد إلى إتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشوة، وإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لمساعدة البلدان على وضع الهياكل الداعمة لمنع الفساد والمعاقبة عليه (في شراكة مع البرلمانين والمجتمع المدني).²¹

● العمل مع مختلف الصناعات (مثل الدفاع، ورعاية الغابات، والزراعة) والجهات (العامة والخاصة والمجتمع المدني) من أجل وضع حلول لمسببات الفساد وانعدام الأمن. توقيع إتفاقيات قطاعية لتعزيز نظافة عمليات الشراء العامة قد يكون واحدا من مجالات العمل.

بينيا :

● يعتبر تفعيل المعاهدات العالمية بشأن المناخ، والطاقة، والغذاء والصحة خطوة أولى لتفكيك العلاقة المتبادلة بين البيئة والأمن والفساد. بما أنه ليس هناك حدود للتدهور البيئي، فإن الحلول يجب أن تكون أيضا وبشكل مساوي على النطاق الدولي.

● تكامل الشفافية والمشاركة في صنع القرار في الإنفاق الحكومي على البرامج المتعلقة بالبيئة. ومن شأن هذا أن يتيح لصانعي السياسات أن يكونوا مسؤولين عن عدم المساواة في التمويل بين القطاعات، وعن زيادة المخاطر الأمنية التقليدية.

سيوفر هذا المنظور الأوسع للمخاطر على الأمن الوطني والدولي للحكومات سبل لتحسين إدماج تدابير مكافحة الفساد كجزء من الاستجابة لهذه التحديات. دون هذا التغيير، فإن الاختراقات الأمنية من الماضي يمكن أن تتطور إلى مآسي في المستقبل. ●

مراجع (باللغة الإنجليزية) وهوامش:

- ¹ أنظر فضلا Natalia Mirimanova and Diana Klein (ed.), *Corruption and Conflict in the South Caucasus* London, : www.international-alert.org/caucasus/index.php UK: International Alert, January 2006).
- ² أنظر فضلا: Paul Collier, 'Africa Left Behind', *Economic Affairs*, Vol. 26 No. 4 (2007); Susan E. Rice, 'The National Security Implications of Global Poverty', *Speech at the University of Michigan Law School* (Ann Arbor, Michigan, 2006). www.brookings.edu/views/speeches/srice/20060130.pdf
- ³ أنظر فضلا: NATO, *NATO-Russia Glossary of Contemporary Political and Military Terms* (Brussels, Belgium: NATO, 2001). www.nato.int/docu/glossary/eng/index.htm; 'The Global Legal Information Network (GLIN): www.itspublicknowlegde.info/Law/FOISA-; 'The Scottish Information Commissioner': www.glin.gov.uk/ELRsGuidance/section31/DefinitionOfKeyTerms31.asp
- ⁴ أنظر فضلا: Alyson J.K. Bailes, 'Introduction: The world of security and peace research in a 40-year perspective', *SIPRI Yearbook 2006* (Stockholm, Sweden: SIPRI, 2007). <http://yearbook2006.sipri.org/intro>; 'United Nations Institute for Environment and Human Security (UNU-EHS): www.ehs.unu.edu/file.php?id=40 University Institute for Environment and Human Security (UNU-EHS): www.humansecurity-chs.org Commission on Human Security'; لتعريفات مختلفة للأمن البشري، انظر مشروع تقرير الأمن البشري من جامعة سيمون فريزير: www.hsrgroup.org/index.php?option=content&task=view&id=344&Itemid=69. لتعريف الأمم المتحدة أنظر فضلا: www.qdrc.org/sustdev/husec/Definitions.pdf and www.un.org/esa/ffd/doha/index.htm
- ⁵ أنظر فضلا: Nikos Passas, *Corruption in the Procurement Process / Outsourcing Government Functions: Issues, Case Studies and Implications* (Austin, Texas: Institute for Fraud Prevention, February 2007). هذا يشير إلى مسألة ما إذا كان المجهين يعتقدون أن جهود حكوماتهم لمكافحة الفساد كانت: فعالة جداً، إلى حد ما فعالة، ليست فعالة أو غير فعالة، إلى حد ما غير فعالة أو غير فعالة. أنظر فضلا: www.transparency.org/content/download/27256/410704/file/GCB_2007_report_en_02-12-2007.pdf
- ⁶ أنظر فضلا: Petter Stålenheim, Catalina Perdomo and Elisabeth Sköns, 'Chapter 8: Military Expenditure', *SIPRI Yearbook 2007: Armaments, Disarmament and International Security* (Stockholm, Sweden: Oxford University Press and SIPRI, 2007). <http://yearbook2007.sipri.org>
- ⁷ أنظر فضلا: Peter Grier, Faye Bowers and Owais Tohid, 'Pakistan's Nuclear Hero, World's No.1 Nuclear Suspect', *Christian Science Monitor*. 2 February 2004. www.csmonitor.com/2004/0202/p25s01-wosc.html
- ⁸ البيانات عام 2005، انظر فضلا: Eurobarometer, *Opinions on organised, cross-border crime and corruption. Special Eurobarometer Survey No. 245 / Wave 64.3* (Brussels, Belgium: European Union March 2006). http://ec.europa.eu/public_opinion/archives/ebs/ebs_245_sum_en.pdf
- ⁹ البيانات عام 2005، انظر فضلا: Eurobarometer, *The EU's relations with its neighbours: A survey of attitudes in the European Union. Special Eurobarometer 285/Wave 67.3* (Brussels, Belgium: European Union, September 2007). http://ec.europa.eu/public_opinion/archives/ebs/ebs_285_en.pdf
- ¹⁰ من المهم الإشارة إلى أن الأرقام لعام 2007 عن 27 دولة في حين أن البيانات من 2005 لعينة شملت 25 بلداً.
- ¹¹ أنظر فضلا: Ronald K. Noble, 'The role of the police in fostering political commitment', *10th International Anti-Corruption Conference* (Prague, Czech Republic, 8 October 2001). www.interpol.int/public/ICPO/speeches/20011008.asp
- ¹² أنظر فضلا: Claire Delavallade, 'Corruption and distribution of public spending in developing countries', *Journal of Economics and Finance*, Vol. 30(2): 222-239 (June 2006); S. Gupta, L. de Mello, and R. Sharan, 'Corruption and Military Spending', *European Journal of Political Economy*, Vol. 17: 749-777 (2001).
- ¹³ التوصيات الحالية لإطار للبنك الدولي للإعناق العام والمساءلة المالية (PEFA) توحى بدخول نفقات الدفاع في التقييم أو التقييم الحالي كأداة تستخدمها البلدان المهمة بهذا القطاع.
- ¹⁴ الأرقام تقديرية من وزارة التجارة بالولايات المتحدة. أنظر فضلا: Mark Pyman, 'Corruption and the Lack of Transparency in Arms trade and development. An ecumenical Defence Procurement,' *TI-UK Paper presented to the conference 'Arms trade and development. An ecumenical seminar'*. (Brussels, Belgium, 2-3 November 2005). تؤكد نتائج أخرى التمثيل الرقمي المفرط للصناعة. يظهر مؤشر دافعي الرشوة لمؤسسة الشفافية الدولية أنه في المرتبة الثانية على الأرجح في القطاعات التي تتلقى رشوى. (2002).
- ¹⁵ لاقتباس مأخوذ من خطاب ألقاه الرئيس أرياس لينك التنمية بين الأمريكتين في نوفمبر 2000. أنظر فضلا: Paul Constance, 'Secrecy is a form of Corruption', *IDB America* (February 2001). www.iadb.org/idbamerica/index.cfm?thisid=1193
- ¹⁶ تقدر شبكة العمل الدولي بشأن الأسلحة الصغيرة (ايناسا) تجارة السوق السوداء للأسلحة الصغيرة في العالم بأنها قد تتراوح بين 2 إلى 10 مليار دولار أمريكي سنوياً. أنظر فضلا: www.iansa.org/media/wmd.htm
- ¹⁷ أنظر فضلا: Transparencia Colombia, *Conflicto armado y delincuencia organizada: Escenarios de corrupción. A propósito del caso de Colombia. Cuadernos de Transparencia No. 13* (Bogota, Colombia: Transparencia Colombia, 2007). www.transparenciacolombiana.org.co/Portals/0/descargas/publicaciones/TRANSPARENCIA%2013.zip
- ¹⁸ أنظر فضلا: World Bank, *Engaging with Fragile States* (Washington, DC: World Bank, 2006). www.worldbank.org/ieg/licus/download.html
- ¹⁹ أنظر فضلا: Karen Hussman, 'Thought Piece: What is corruption in conflict zones'. Paper presented at conference 'The Nexus: Corruption, Conflict & Peacebuilding Colloquium'. (Boston, Massachusetts, 13 April 2007). <http://fletcher.tufts.edu/corruptionconf/pdf/Hussmann.pdf>
- ²⁰ أنظر فضلا: Natalia Mirimanova and Diana Klein (ed.), *Corruption and Conflict in the South Caucasus* (London, : www.international-alert.org/caucasus/index.php UK: International Alert, January 2006).
- ²¹ تنص المبادئ التوجيهية للجنة المساعدة الإنمائية بأن الفساد يشكل عبة أمام السلام الاجتماعي، فضلاً عن التنمية الاقتصادية، وتدرج في توصياتها على ضرورة ضمان الشفافية ومكافحة الفساد ومكافحة الرشوة وتعزيز المعايير والآليات.

©2008 جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة الشفافية الدولية.

الشفافية الدولية هي منظمة المجتمع المدني التي تقود مكافحة الفساد الدولية ضد الفساد. تقوم المنظمة من خلال أكثر من 90 فرع على مستوى العالم والأمانة العامة في مدينة برلين بألمانيا، بنشر الوعي عن الآثار المدمرة للفساد، وتعمل مع شركاء في الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني لتنمية وتنفيذ معايير فعالة للتصدي له. لمزيد من المعلومات، فضلاً عن زيارة موقع الشفافية الدولية على شبكة الإنترنت: www.transparency.org

ISSN 1998-6408

تم إعداد ورقة العمل هذه بواسطة إدارة البحوث والسياسات بالأمانة العامة لمنظمة الشفافية.

قدمت الفروع الوطنية التالية مدخلات أساسية في جميع مراحل العملية: كولومبيا، لبنان، فلسطين، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. شارك في المراجعة كل من الدكتورة أسا بيريت جروديلان (معهد كريستيان ميكلسن - النرويج) والدكتور نيكوس بازاز (جامعة نورث - الولايات المتحدة الأمريكية).

لمزيد من المعلومات عن أعمال منظمة الشفافية حول مكافحة الفساد قم بزيارة موقع الإنترنت:

<http://www.transparency.org>

لمزيد من المعلومات عن ورقة العمل هذه، فضلاً عن الاتصال على كيرج فاجان بالأمانة العامة لمنظمة الشفافية بألمانيا:

[plres\[at\]transparency.org](mailto:plres[at]transparency.org)

الشفافية الدولية

الأمانة العامة

هاتف

+49-30-343820 -0

فاكس

+49-30-347039 -12

عنوان الأمانة العامة

Alt-Moabit 96

10559 Berlin

Germany